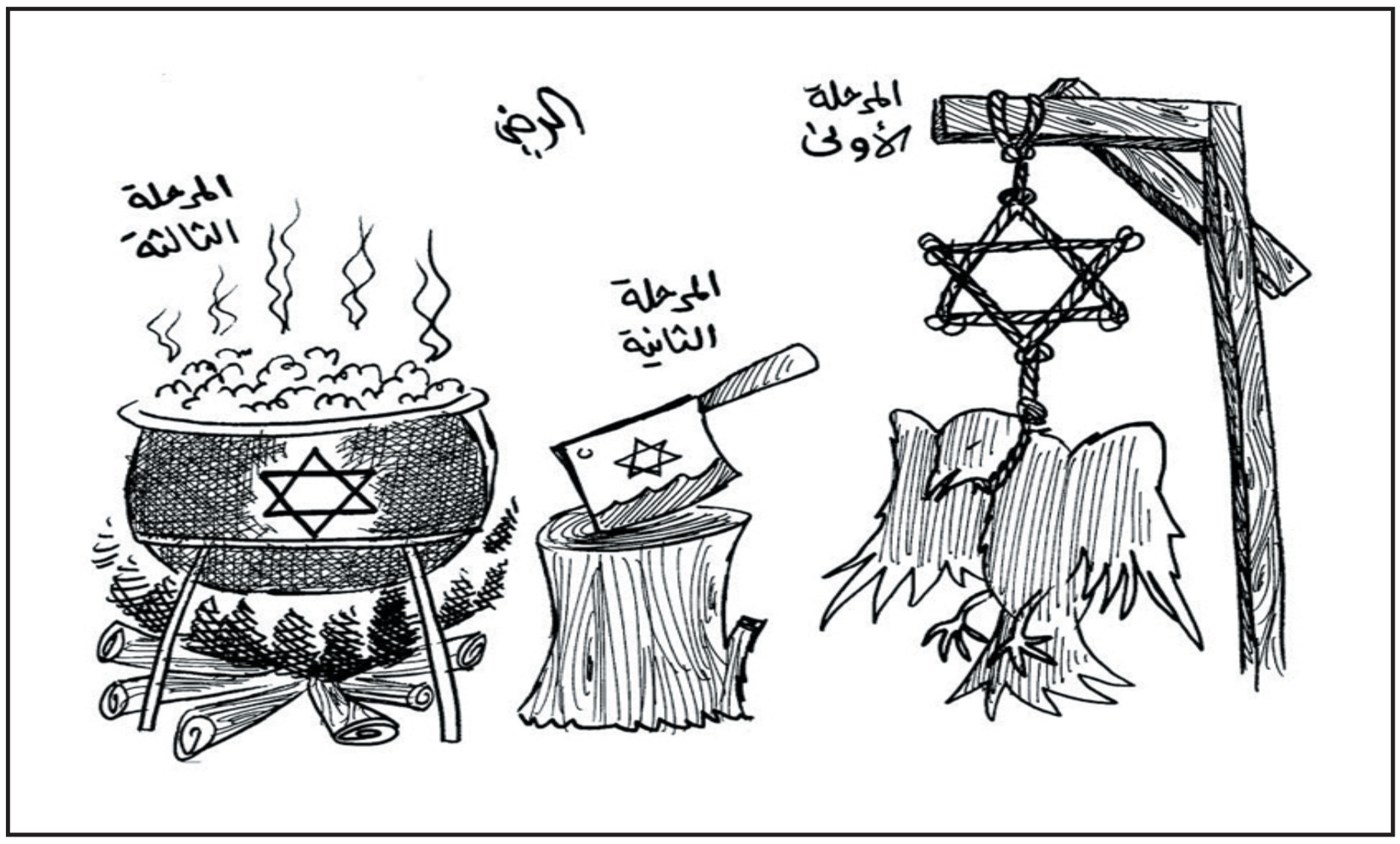

قوادم وخوافي

أ.د/عمر عثمان العمودي

النظام السياسي الديمقراطي المعاصر(2)

معالم النظام السياسي الديمقراطي المعاصر:

النظام السياسي في صورته المجتمعية والديمقراطية المعاصرة لم يعد ينحصر في مجال وفي إطار السلطات الرسمية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية واختصاصات كل سلطة منها وطبيعة العلاقة بينها ومرجعياتها الدستورية الرسمية وذلك لأن هذه السلطات لا تعمل في فراغ أولاً فهي عملاً تعمل إطار مجتمع له ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة عليها ولو بطريق غير مباشر ،وثانياً لأن المجتمع السياسي المعاصر تحركه الجماهير بواسطة رموزها وزعمائها ومنظماتها المجتمعية المدنية المتنامية من حيث العدد والكم ومن حيث الكيف والنوع والتأثير وقد أصبح النظام السياسي وسياساته العامة يأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة والمحيط المحلي والإقليمي والدولي وما يتبعها ويرتبط بها من مداخلات مثل التأييد والمساندة والمطالب والضغوط والتحديات ويقوم بغربلتها واتخاذ السياسات والقرارات المتفاعلة والمستجيبة الممكن منها في صورة ما يسمى في علم السياسة بالمخرجات وعليه فإن تعريف النظام السياسي أصبح يتجاوز مفهوم نظام الحكم أو النظام السياسي في صورته الضيقة وأصبح مفهومه العام والمعاصر والديمقراطي هو: مجموعة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في المجتمع السياسي والدولة التي تتوزع بينها آلية وديناميات وعناصر القرار السياسي على المستوى النظري الدستوري والقانوني وعلى المستوى العلمي الواقعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

طبيعة المشاركة السياسية المعاصرة:

جوهر الحريات يتركز في الحرية السياسية والحرية السياسية ترادف الديمقراطية السياسية وهذه بدورها ترادف وتساوي المشاركة السياسية والمشاركة السياسية عندنا ومن وجهة نظرنا تساوي في مضمونها الشورى الإسلامي التي تعني حق الإنسان والمواطن المسلم في الإسهام الفاعل في مختلف شؤون مجتمعه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية ويدخل فيها حق الانتخاب وحق الترشح وحق المراقبة وحق المحاسبة.

وفي عصرنا الجماهيري الشعبي الحاضر لم يعد النظام السياسي صبغته وصفته وصورته الهرمية السلطوية الفردية الجامدة فالمشاركة السياسية أصبحت واسعة النطاق ومتعددة القوى والمؤسسات والمنظمات رسمية وغير رسمية وآلياتها ونظمها متقاربة ومتشابهة في كل الدول الديمقراطية المعاصرة وهي تأخذ عملاً صورة الدوائر المتداخلة والمتكاملة وذات الهدف الواحد المرتبط بحكم الشعب وهذه الدوائر متفاوتة في الأهمية والقيمة والدور ويعطي لها علماء السياسية أسماء وألوان تبدأ بالدائرة الخضراء التي تعبر عن السواد الأعظم من الشعب وآماله وطموحاته ثم الدائرة الصفراء ويمثلها صفوة ونخبة الدائرة الأولى وتأتي بعدها الدائرة البرتقالية وتعبر عن نخب وصفوات عموم المجتمع الفكرية والدينية والحزبية والعلمية والثقافية والاقتصادية وبعدها الدائرة الزرقاء ويمثلها أبرز رجال الحكم والإدارة وقادة المجتمع، وأخيراً الدائرة البنية الحمراء المحدودة العدد ويمثلها خلاصة القيادة السياسية وهي بؤرة كل هذه الدوائر وعادة فإنها تتركز في رئيس الدولة في النظام البرلماني وشبه الرئاسي أو رئيس الوزراء في النظام البرلماني ويدخل فيها وزراء المؤسسات أو الوزارات السيادية مثل وزير الدفاع ووزير الداخلية ووزير الخارجية إضافة إلى وزير المالية.

خالد القارني

حكاية المحتاجين للعنف!!

عسانا نستطيع تحويل طاقة العنف المتجددة لدى مجتمعنا "الإعرابي" إلى طاقة كهربائية لكنا تمكنا من إنارة الكرة الأرضية دون استثناء، ففي تقديري أن طاقة العنف التي ننتجها تقدر بملايين الميغاوآتات إذا صح لي قياسها بطاقة الجهد الكهربائي، ربها نكون قضينا على معاناتنا اليومية من انقطاع التيار الكهربائي.

إن دعاة السلام" الحواريين، الحكماء ، العقلاء، المثقفين.. إلخ" في بلادنا يعانون من حالة البطالة والكساد الشاملين لأنه لا حاجة ولا طلب لبضاعتهم وسلعتهم، أسواقنا هذه الأيام تلهف وراء دعاة العنف ورجال الفيد ومفتحي الآذان والعيون ومن على شاكلتهم وما على دعاة السلام إلا أن يخيطوا لأنفسهم أكفانا للموت أو النزوح إلى المجهول. وهؤلاء هم عظماء الأمة الذين عاشوا ويعيشون مغمورين ويموتون مجهولين يتركون ثروة هائلة للأجيال دون أن تجد من يذكر الأجيال بهم.

يعكس الواقع والتاريخ حقيقة صادمة أن العرب يتشابهون مع "الكيان الإسرائيلي" من حيث إنهما كيانان منتجان للعنف والفارق هو أننا ننتجه للاستعمال الداخلي" تدمير روابط الأخوة والمصير" وهم ينتجونه فقط للاستعمال الخارجي" ضد غير الإسرائيليين بشكل عام والمسلمين والعرب بشكل خاص".

إن الرغبة في تحقيق المصالح الخاصة تدفعنا نحو وسيلة العنف ونظن ان ما بعد تحقيقها سوف يستقر الحال كما نريد وهذه المغالطة توقعنا في مرحلة جديدة مرحلة "الانتقام" مهما طال أو قصر انتظارها أنها دائرة "الفعل ورد الفعل". وهكذا أصبح العنف يمتلك أدوات وتقنيات مبرمجة ومنهجية متقنة بل غدي إيديولوجيا قائمة لها تداعياتها المستمرة على مستقبل الأمة. لقد جعلنا العنف ممارسة طقوسية وأساساً في القوانين الحربية، وتنفيذاً لمشيئة القضاء والقدر!. يصبح من نقتلهم أرواحهم شيطانية قتلهم لا يعدّ جريمة ،أو لا تجوز عليهم الشفقة، وأموالهم مباحة.! وبهذا قمنا بعسكرة المجتمع نتسابق لاقتناء أدوات العنف وبرامجه لتصفية الشركاء.

عندما تكشف للناس أن هذه هي عبارة عن مفتاح "الحاجة" للعنف و آليات لإنتاجه ووظائف ومهام يؤديها خارج دائرة مصالح عامة الناس نجد ان الكثير منهم لا يفهمون ذلك أو لا يصدقون أو يعادونك بسببها. ومع ذلك نقول: وبكل وضوح أن دولنا التاريخية والمعاصرة لم ولن تستطيع ان تستمر كدول طبيعية بدون إنتاج العنف المستمر كأن بينهما قران عضوي وأبدي.

حقائق العنف سواء اللفظي أو المعنوي أو المادي في مجتمعنا لا سبيل لحصرها: فصور العنف على مستوى الفرد والجماعة والمذهب والجنس والفكر والهوية والانتماء تعجز الكتابات عن ذكرها وذكر إشكالها وألوانها وعلى سبيل المثال هناك صور تعكس التشابه الكبير بين العنف عند انتقال السلطة من شخص إلى آخر وعند انتقال الميراث من الأب إلى الأبناء في الحالتين غالب ما يكون الانتقال عن طريق التهديد بالقوة أو استخدامها ,فالقوي وهو الذي سوف يحكم ولو من غير أسرة الحاكم السابق، والقوي من الأبناء هو الذي يستحوذ على النصيب الأكبر من الميراث ولن تستطيع أن تسترجع حقا إلا إذا حققت توازن قوة مع المغتصب أو المستحوذ ومنطق المحاولات يقول بدونها تكون "عبثية" كما يقول المغتصبون للشعوب على صواريخ حماس الفلسطينية اليوم انها "عبثية" وهذا المفهوم لا يقصدون به تقييم النتائج بل القضاء على أي نزعة تحريرية أو تحررية.

إن علاقة الدولة بالمواطن أصبحت تحكمها منهجية العنف التبادلية الأول لا يستطيع الحصول على حاجته الأساسية التي تقدمها الدولة إلا إذا جعلها تشعر انه قادر على استخدام العنف ضدها، والثانية لن تستطيع ان تخضع المواطن إلا إذا جعلته يشعر أنها قادرة على إخضاعه بالقوة وليس بالقانون" قوة القانون لا قانون القوة". كذلك الحال داخل مؤسسات الدولة لا تستطيع الحصول على استحقاقك الوظيفي وفق القانون إلا إذا أحس القائمون على هذه المؤسسة أو تلك أن لديك قوة تستطيع استخدامها ضدهم. "الناس لا تفهم إلا لغة القوة" لقد جعلت هذه المقولة من مسلمات المجتمع.

هذه وغيرها من الصور بمثابة مولدات ضخمة ركبت عبر تراكمات زمنية طويلة مليئة بالصراعات الداخلية العميقة التي تعمل على توليد طاقة العنف المتجددة وشحن المجتمعات بها واستنهاض عناصر الدفع فيها ذاتياً كلما شعر المتسلطون بتهديد سلطانهم .

والسؤال المطروح اليوم: هل يمكننا التخلص من "العنف" ؟! إن مجتمعنا يقوم على مثلث الاستضعاف" التهميش والإقصاء" والتميز "خاصة وعامة" وانعدام قانون العدالة . هكذا تنتج ثقافة العنف ذاتها وتعيد إنتاجها أمام كل مقاومة. إنها دائرة عنف مجنونة وحالة مأزقية لا تنتهي إلا بتفكيك البنية المنتجة لهذه الأنماط السلوكية وليس من السهل القضاء على اللغة التي تنتج توازنات القوة. ونحتاج إلى "ثقافة" يمكنها أن تعيد انتاج الشخصية العربية في نمط سلوكي يخدم إعادة بناء حضاري عربي إسلامي جديد.

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

ماذا أحدث عن صنعاء؟

صنعاء لا تولد لتموت حتى لو ماتت مرة فإنها تولد مرة ثانية.

صنعاء لا تمل ولا تضجر بل تتحمل ما لا يتحمله الحجر .

ماذا احدث عن صنعاء وماذا يمكن ان اقول عنها اكثر مما قاله الشاعر الكبير عبدالله البردوني حين وصف قوتها وصبرها وتجددها رغم شتى الأزمات والمحن :

ترمي أوراقا ميتة وتلّوح بالورق الأنضر

وتظلّ تموت لكي تحيا وتموت لكي تحيا أكثر

تندى وتجف لكي تندى وترفّ ترفّ لكي تصفر

ما كل هذه البصيرة التي امتلكها هذا الشاعر العبقري الذي لايمكن ان يتكرر مرتين

لكأنك تعيش بيننا إلى الآن يا عبدالله البردوني وتعبر كل رؤاك التي نعيشها واقعا اليوم

صنعاء مليحة كما قلت والسل والجرب لم يول زمانه فهو الآخر يتجدد بصور مختلفة

سل الجهل والعجز ،وجرب انعدام الضمير الوطني.

ماذا أحدث عن صنعاء يا أبتي؟ مليحة عاشقاها: السل والجرب

نعم صنعاء كما قلت ماتت زمان بصندوق وضاح بلا ثمن ورغم ذلك لم يمت في حشاها العشق والطرب

ولم تغادر ابتسامتها وجهها المضئ كالشفق المنبلج في الافق.

وهاهي اليوم تختنق في صندوق الصراعات ،والازمات لكن لا احد يدرك ما ادركته ببصيرتك لاننا جميعا لم نر صنعاء الا بأبصارنا لم نعش فيها سوى بإجسامنا لا بأرواحنا كما فعلت.

لاندرك ان صنعاء في اشد لحظات بؤسها لاتصمت حزنا ولا ألما وإنما :

كانت تراقب صبح البعث فانبعثت في الحلم ثم ارتمت تغفو وترتقب

لكنها رغم بخل الغيث ما برحت حبلى وفي بطنها »قحطان« أو »كرب«

حدثنا عن صنعاء يا احكم من قرأ سطور عينيها وأسى مقلتيها فلخصت اسمى امانيها وقلت :

وفي أسى مقلتيها يغتلي »يمن« ثان كحلم الصبا... ينأى ويقترب.

وما ادقه من وصف يمن كحلم الصبا يبتعد لكنه يعود ليقترب.

هكذا اخبرنا البردوني عن صنعاء وحركة المد والجزر التي لايمكن ان تؤثر عليها

أتدرين يا صنعاء ماذا الذي يجري

تموتين في شعب يموت ولايدري

تموتين ... لكن كل يوم وبعدما

تموتين تستحيين من موتك المزري

تموتين ... لكن في ترقب مولد

فتنسين أو ينساك ميعاده المغري

فهل تبحثين اليوم عن وجهك الذي

فقدتيه أو عن وجهك الآخر العصري

سدى تنشدين الفجر في أي مطلع

وفي ناظريك الفجر أو ليلة القدر

حفظك الله يا صنعاء اليمن يا من في ناظرك الفجر وحفظ اليمن من الفتن ما ظهر منها وما بطن ورحمة الله تغشاك يا عبدالله البردوني.

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين.

أحمد الزبيري

التسوية والمراهنون على الماضي

الظروف والأوضاع الراهنة التي تمر بها بلادنا تلتقي كل الأطراف والقوى السياسية والحزبية والفعاليات الاقتصادية والإعلامية والثقافية عند توصيفها بأنها صعبة ومعقدة ومصلحة الكل بالعمل على التخفيف من وطأتها وتفكيك تعقيداتها والكثير منهم يتحدثون في خطابهم السياسي والإعلامي المعلن أنهم يدركون هذه الحقيقة ويدعون أنهم يسعون باتجاه الخروج منها وتجاوزها وعلى هذا الأساس انخرطوا في التسوية السياسية وفقًا للمبادرة الخليجية وشاركوا في مؤتمر الحوار الوطني بفعالية في مناقشة جميع القضايا والمشاكل التي طرحت على طاولته وتوافقوا واتفقوا على الحلول والمعالجات وانتهوا إلى وثيقة تتضمن المسار الجديد الذي ينبغي أن تنتقل إليه اليمن.. وجميعهم بدون استثناء يطالبون بتنفيذ هذه المخرجات.

إلا أننا عندما نريد أن نعيش ذلك واقعًا نجد الأمور تذهب على نحو معاكس لاسيما من بعض القوى التي لَم تكتف بالخلاف والاختلاف بل سعت تحويلَ ذلك إلى صراع ومواجهات مسلحة مباشرة وإلى استخدام التخريب والإرهاب كوسائل غير مباشرة أو مموهة أو مخفية لفرض إرادتها وتحقيق أجندتها التي تعتقد أنها ستحقق مصالحها التي لا علاقة لها بكل تأكيد بمصالح الوطن والشعب ووحدته وأمنه واستقراره رغم أنهم يحاولون تقديم الذرائع والمبررات لأفعالهم التي وإن بدت لبعض الوقت منطقية ومقبولة فسرعان ما تبين تطورات ما يقومون به أهدافهم ومراميهم الحقيقية كاشفة أنهم ليسوا إلا أصحاب مشاريع صغيرة تتعارض مع التسوية السياسية للمبادرة الخليجية ومع مخرجات الحوار الوطني وأن غايتهم لا علاقة لها بما يريده ويتطلع إليه اليمنيون من تغيير في أحوالهم وأوضاعهم بشكل يتجاوز بهم ما عاشونه ويعيشونه من أزمات طاحنة لم يعودوا قادرين على تحمل استمرارها في انحدارات تحمل نذر أخطار أول من سيدفع ثمنها المسؤولين عن وجودها بسبب أطماعهم وطموحاتهم غير المشروعة في المزيد من الفساد الاستحواذ والهيمنة والنفوذ غير مدركين أن تفكيرًا سياسيًا كهذا قد تجاوزه الزمن، ومصلحتهم الحقيقية أن يكونوا مع مشروع اليمن الكبير والجديد المتمثل في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني بقناعة صادقة تدفعهم إلى بذل الجهود لا من أجل تنفيذ هذه المخرجات ولكن أيضًا في العمل على حل الصعوبات والتعقيدات وإزالة العراقيل والعقبات التي أسهموا في وجودها واستفحالها لتصل اليمن الوطن والشعب وأن يكون هذا من شعور حقيقي بمسؤوليتهم عن جانب كبير من المآلات الكارثية التي تهدد هذا البلد بالتفكك والتشظي الذي نرى تجلياته في العناوين المناطقية والطائفية والمذهبية التي يكسبها العنف والعنف المضاد في سياقه الإرهابي أو الصراعات المسلحة لفرض إرادات تتعارض مع إرادة الشعب اليمني الذي اكتسب وعيًا عاليًا مما يجري حوله في المنطقة العربية من حروب وصراعات تقسيمية مع أنها بما تمتلك من ثروات وموارد لايمكن مقارنتها مع ما يمتلكه اليمن ومع ذلك عجزت تلك الدول عن منع ما تشهده من دمار وخراب وفوضى فما بالنا نحن في هذا البلد الفقير المنهك الذي شعبه ربما بسبب حكمته أو بسبب معاناته استوعب أن لا حل إلاّ عبر عملية سياسية تفضي إلى الحوار والمصالحة والشراكة والعدالة والمساواة بين كافة اليمنيين ولكن بعض القوى السياسية يبدو أنها مازالت رهاناتها بعيدة عن تفكير كهذا لأنانيتها وضيق أفقها.

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية □ سياسية □ جامعة □ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388